Royaume du Maroc
Conseil consultatif des droits de l'Homme

Département Information et Communication

Revue de Presse du Conseil consultatif des droits de l'Homme

المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

LE CCDH DANS LA PRESSE NATIONALE

24 Mai 2010

24 ماي 2010

Diáspora saharaui

Droits de l'homme. Un passé pas si simple

samedi 22 mai 2010

La dernière sortie médiatique d'Ahmed Herzenni n'a laissé personne indifférent. Invité de l'émission Hiwar sur Al Oula, le président du CCDH a déclaré que "le Maroc a définitivement tourné la page du passé en terme de réparation individuelle et collective, de recherche de la vérité et de réformes institutionnelles". Des affirmations qui ont provoqué la colère de plusieurs militants des droits de l'homme. "Aucune des grandes recommandations de l'IER n'a encore été appliquée, affirme ce dirigeant du Forum vérité et justice (FVJ). Pourquoi le CCDH n'a-t-il pas encore publié la liste des disparitions forcées ? Pourquoi les tests ADN traînent-ils depuis trois ans ? Et à supposer que nous ayons tourné la page, qu'a-t-on fait pour prévenir ce genre de dérapages à l'avenir ? Absolument rien", conclut notre interlocuteur. Des sources internes nous apprennent par ailleurs que le FVJ a entamé une série de consultations avec plusieurs partis politiques, syndicats et associations. Objectif : l'organisation d'un deuxième symposium sur les atteintes graves aux droits de l'Homme. Le premier avait eu lieu en 2001 et avait enfanté l'IER.

TEL QUEL, 22 mai 2010

Revue de Presse du Conseil consultatif des droits de l'Homme

المصباح
Du 22 au 28 Mai 2010

مشيعو رفات الطود يطالبون بكشف الحقيقة

جدد المشيعون لجثمان عبد السلام الطود، الذي دفن بمدينة القصر الكبير الجمعة الماضي رفاته بعد أن تسلمت أسرته جثمانه منتصف الأسبوع الماضي من طرف المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان. إدانتهم لـ«الجريمة السياسية عامة» ولـ«سياسة الاغتيالات» التي وسمت مختلف مراحل الصراع السياسي حول السلطة بين مكونات الحركة الوطنية وجيش التحرير وطريقة تدبير فترة ما بعد الاستقلال، وطالبوا، في الحفل التأبيني الذي أقيم ببلدية مدينة القصر الكبير وحضره جمع غفير من الفعاليات الحقوقية والسياسية والجمعوية، بالكشف عن الحقيقة كاملة ومتابعة المتورطين في تلك الأحداث ومحاكمتهم على «الجرائم السياسية» التي ارتكبوها، مؤكدين ضرورة أن يضطلع المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بدوره في كشف حقيقة هذه المرحلة وإماطة اللثام عن صفحاتها الدامية.

وكانت هيئة الإنصاف والمصالحة قد خلصت، من خلال التحريات التي قامت بها، إلى أن الفقيد عبد السلام الطود قد «تعرض ما بين سنتين 1956 أو 1957، رفقة إبراهيم الوزاني، للاحتجاز والتصفية بمعتقل سري كان يعرف بـ«دار سليشر» بمدينة غفساي اتخذه جيش التحرير مقرا له بعد الاستقلال»، كما تم «دفنهما، حسب التحريات ذاتها، بالمقبرة المحاذية لمكان الاحتجاز التي لا يفصلها عنه إلا جدار».

حرزني

يذكر أن الفقيد عبد السلام الطود، الذي ولد بالقصر الكبير سنة 1916، كان قد انخرط في صفوف الحركة الوطنية منذ الثلاثينات، وواصل العمل السياسي إلى أن اختطف بمدينة تطوان، ليعثر على قبره ورفاته بمدينة غفساي حيث اغتيل.

المصباح

Du 22 au 28 Mai 2010

تعثر حكومي في طي صفحة الانتهاكات الحقوقية

في مجال الحريات وطي صفحة انتهاكات حقوق الإنسان وتكريس خيار الإنصاف والمصالحة كثقافة وكتدابير مميزة لدولة القانون، يجب التأكيد على أنه في عهد هذه الحكومة حصل ما يلي:

● الارتباك والتردد في إصلاح وتأهيل قضاء وطني قادر على مواكبة التطورات العميقة التي تعرفها البلاد في ظل العولمة الشاملة. إن التعثر الحكومي المفضي إلى الفشل، الذي لا نتمناه، هو ما يهدد حاجة بلادنا الملحة لإرساء قضاء مستقل عن السلطة التنفيذية وفعال ونزيه، يتطلع إليه المواطنون من أجل أن يأمنوا على حقوقهم وحرياتهم وممتلكاتهم وأعراضهم. إنه لأمر مؤسف أن قطار إصلاح القضاء لم يتحرك بعد، وما زالت الحكومة تتعامل باسترخاء رغم تعدد التذكيرات الملكية في العديد من المناسبات، ورغم أن جلالة الملك حدد في خطاب 20 غشت 2009 المعالم الكبرى للإصلاح، ورغم ما سجلته ميزانية وزارة العدل من ارتفاع بلغ 70 بالمائة بين 2007 و2010، فإن الواقع لم يرتفع، فهل ستغادر الحكومة مربع رتابتها وتتفاعل بما يلزم من نجاعة وجدية مع الإرادتين الشعبية والملكية الملتقيتين على ضرورة إصلاح المنظومة القضائية؟ هل يكفي ما تبقى من عمر الحكومة لتحقيق شيء من ذلك؟.. نحن لا نعتقد ذلك!

● وبخصوص استمرار مظاهر انتهاك الحقوق والحريات، فإنه ما زال قول الحكومة يناقض الكثير من أفعال الأجهزة الأمنية التي يفترض أن تكون تحت مسؤوليتها. فمن جهة ما فتئت الحكومة تردد وترفع شعار احترام الحقوق الفردية والجماعية وتعزيزها. ومن جهة ثانية، يسجل الواقع انتهاكات كثيرة وتجاوزات عديدة. فالاختطافات والاعتقالات القسرية واقع مخجل لصورة المغرب. أما ظروف وشروط المحاكمة العادلة فيكفي ملف المعتقلين السياسيين الستة نموذجا للتدليل على استمرار انتهاك قواعد المحاكمة العادلة.

● في ما يخص ورش التخليق، يؤسفنا أن نسجل أن التصدي لآفة الفساد في تدبير الشأن العام لا يبدو من أولويات الحكومة التي تتعامل مع هذه المعضلة بلا مبالاة وتباطؤ مقلقين. فالقوانين التي تندرج في إطار مكافحة الفساد ما زالت تنتظر التفعيل، والهيئة المركزية لمكافحة الرشوة، وإن كانت تضم نساء ورجال أكفاء، فإن طابعها الاستشاري لدى الحكومة يحد من نجاعتها وفعاليتها، ويؤكد على ضعف الإرادة الحكومية للقيام بالمتعين في هذا المجال، مما يجعلنا نلح على ضرورة مراجعة المرسوم المتعلق بإحداث هذه الهيئة ورفع مستواها المؤسساتي إلى درجة التأسيس بقانون، وتمكينها من أداء دورها بالكامل ويجعلها أداة مستقلة وفعالة وفاعلة في محاربة الفساد. ومن جهة أخرى من مسؤولية ونية وزارة العدل والنيابة العامة فتح تحقيقات على ضوء تقارير المجلس الأعلى للحسابات.

● أما التعثر الكبير في تنفيذ توصيات الإنصاف والمصالحة، فلم نجد في تصريحكم ما يفيد التجاوب مع الطابع التأسيسي والانتقالي النوعي لهذه التوصيات للقطع مع مغرب الانتهاكات والإفلات من العقاب.

لقد تم في عهدكم حل حزب سياسي بناء على قراءة متعسفة للمادة 57 من قانون الأحزاب.. وفي عهدكم رجعت ظاهرة الاختطاف والتعذيب.. وفي ظل هذه الحكومة تم التضييق على الصحافة وتم إغلاق بعض مقراتها خارج أي احترام للقانون.. إن هذه الممارسات تلحق الضرر بما راكمته بلادنا من مكتسبات في مجال الحريات العامة، حيث سجلت مجموعة من المنظمات الحقوقية الوطنية والعالمية تراجع بلادنا على مستوى احترام الحريات العامة وحقوق الإنسان.

● من جهة أخرى، لقد ثمنا إحداث المندوبية العامة لإدارة السجون لتنهض بدور التأهيل الشامل للمجتمع السجني وهو ما نؤمن أنه لا يمكن أن يتم إلا في إطار شراكة وتعاون وانفتاح على الجمعيات الحقوقية والإنسانية، وفي إطار نهج سياسة الحوار والتشاور لوضع منهجية سجنية متكاملة يطبعها التوازن التام بين الانشغالات الأمنية وواجب التربية وصيانة الكرامة الإنسانية وتسهيل ظروف إعادة الإدماج. غير أننا قلقون من التوجه الانغلاقي والتدبير الأحادي لهذا المجال.